

العنف الزوجي ضد النساء وإنعكاساته على الأسرة والمجتمع

Marital violence against women and its effects on family and society

أ.أمينة زوجي، جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب

**Amina ZAOUJI, sociology researcher – Mohammed V University
Rabat-Morocco**

ملخص: نسعى من خلال هذه الورقة معالجة إشكالية العنف الزوجي، باعتباره النواة الأولى لجميع أنواع العنف الممارس في المجتمع؛ فرغم حدوثه ما بين الزوجين فهو يمس بشكل مباشر أو غير مباشر جميع أفراد الأسرة و يؤثر عليهم سلباً، مما يجعل الأسرة فضاء غير آمن بالنسبة إلى أفرادها في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون مجالاً للشعور بالأمن والاستقرار والحماية، بل إن هذا الفضاء يصبح مجالاً لممارسة العنف وإعادة إنتاجه وتصديره للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: العنف الزوجي، النساء، الأسرة، المجتمع، الأطفال.

Abstract: In this article, we seek to treat the problem of marital violence, which we consider as the primary nucleus of all types of violence practiced in society. Although the marital violence occurs between spouses, it directly or indirectly affects all members of the family and affects them negatively, and this makes the family an insecure space for its members while it is supposed to be an area of security, stability and protection. Indeed, this space becomes an area for violence reproduction and export of violence to society.

Keywords: Marital violence, Women, family, society, children.

مقدمة:

يشكل العنف الزوجي مشكلة اجتماعية خطيرة ومستمرة، بسبب نطاقه العالمي والتکالیف البشرية والاجتماعية العالمية المترتبة عليه. وهو من بين أكثر أشكال العنف ممارسة ضد النساء شيوعاً في العالم وفق ما حدّته مجموعة من المنظمات الدولية، وقد أظهرت أرقام منظمة الصحة العالمية لسنة 2013 أن ثلث النساء في العالم تعرضن بالفعل للإيذاء البدني أو الجنسي من قبل شريك حميم، ويمكن وصف هذا العنف بكونه امتداد لعلاقات القوى غير المتكافئة والهيمنة الذكورية المترسخة في البنية الذهنية للعديد من المجتمعات، وخصوصاً القليدية منها، فالعنف يتميز بكونه سلوك قديم قدم البشرية، تشهد على وجوده كتب التاريخ والأسطيرون القديمة، والأمثال الشعبية، وبما أنه ظاهرة ملزمة للإنسان، فإنه يطبع العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين الأفراد والجماعات، وقد ارتبط عبر التاريخ بالفنانات الهشة والمستضعفة، ولا سيما الأطفال والنساء، ففي الماضي "كانت بعض الحضارات السابقة تذبح النساء والأطفال وتقديمهم قرابين للإلهة، كما كان من حق الرجل أن يقتل زوجته أو يقتل أطفاله" (المهدي احمد الجيدى، 2017، ص25). ورغم التحولات والتطورات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، في مجال حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد النساء انتهاكاً صارخاً لهذه الحقوق، فإن ثقافة العنف مازالت مترسخة، لأنها ترتبط بالتنمية الاجتماعية والتربية بالأساس، وحسب عالم الاجتماع الأمريكي وليام جوشيا غود William Josiah Goode (1971)، فالعائلة باعتبارها جماعة اجتماعية، فإنها تتضمن تسلسل هرمي تتطور فيه العلاقات الشخصية القائمة على أدوار المهيمن والمهيمن عليه، وعلاقات التنافس والسلطة.

اعترفت العديد من البلدان بالحاجة إلى استجابة عامة مجتمعية لمشكلة العنف ضد النساء، بما في ذلك ما يقع داخل الأسرة (Lessard, G et al,2015, P3)، نظراً لخطورته على الفرد والمجتمع، ونظراً لكونه يقع في فضاء يفترض أن يوفر الأمان والحماية لأفراده، وبالتالي فإن هدفنا من خلال هذه الورقة، يتمثل في محاولة تسلیط الضوء على خطورة العنف الممارس في الفضاء الخاص ضد النساء، وإبراز انعکاساته على جميع أفراد الأسرة والمجتمع. وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في سياق ارتفاع العنف المجتمعي وارتفاع عدد حالات العنف المسجلة ضد النساء بصفة عامة، والعنف الزوجي بصفة خاصة، وهو ما تؤكده مجموعة من التقارير الدولية والمحلية.

إشكالية البحث

كان العنف الزوجي الممارس على النساء في الأسرة، وما يزال من بين أكثر أشكال العنف انتشاراً في جميع المجتمعات الإنسانية، وأكثرها خطورة، وما زالت آثاره تتصاعد بوتيرة كبيرة، فرغم ما تم تحقيقه من مكتسبات على مستوى الحقوق والتعديلات القانونية المترتبة عنها والتي أدانت جميع أشكال العنف، وجرمت مرتکبيه، إلا أن ذلك لم ينعكس كثيراً على مستوى العلاقات والممارسات اليومية، مما ساهم في استمرار ثقافة التسامح مع العنف الأسري الذي ينظر إليه كشأن شخصي، غير أننا نعتبر أن العنف الزوجي هو النواة الأولى لجميع أنواع العنف الأخرى، المنتشرة في المجتمع، فالعنف الزوجي حسب الباحثة خلود السباعي هو أحد "أقدم أشكال العنف وأفظعها، وهو الأكثر انتشاراً والأكثر صمتاً وخفيّة، والأكثر تأثيراً على سيكولوجية الأفراد في بعدها الشعوري أو اللاشعوري" (خلود السباعي، 2016، ص71)، بمعنى أن العنف الزوجي وإن كان يحدث بين الزوجين في المجال الخاص، فإن تداعياته تمتد إلى باقي الأفراد في الأسرة وخصوصاً الأطفال، بل إن تداعيات هذا العنف تتسلل إلى الفضاء العام نظراً لوجود قابلية لانتقال العنف من الوسط الأسري الذي يمارس فيه، إلى الوسط الاجتماعي (أحمد أوزي،

2014، ص134)؛ من خلال القيم التي يكتسبها أفراد الأسرة التي تعاني من العنف، والتي يُصدرونها بدورهم إلى العالم الخارجي، مما يجعل الأسرة مكاناً لإنتاج وإعادة إنتاج العنف بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي تصبح الأسرة مكاناً غير آمن بالنسبة إلى الأطفال.

ونعترض في هذا المقال من خلال مناقشة ما توصلت إليه بعض الدراسات الإجابة عن السؤال التالي: ما هي تداعيات وإنعكاسات العنف الزوجي الممارس ضد النساء على أفراد الأسرة والمجتمع؟

تعريف العنف الزوجي: ذكر العنف في معظم المعاجم العربية كسان العرب والمعجم الوسيط، بمعنى الأخذ بالشدة والقسوة واللوم، وهو ضد الرفق، ويفاصله في اللغة الفرنسية مصطلح la violence، وفي اللغة الإنجليزية violence. ويعرفه لالاند بأنه "الاستخدام غير القانوني أو غير المشروع للقوة على الأقل" (André Lalande, 1991, p. 121)، ويعرفه قاموس الأكاديمية الفرنسية في نسخته الخامسة بأنه "استخدام القوة ضد الحقوق المشتركة، ضد القوانين، ضد الحرية العامة" (L'Académie française, 1798 : P 3391).

أما فيما يخص تعريف العنف الزوجي موضوع بحثنا، فإننا لا نجد تعريفاً واضحاً ومحدداً، إذ إن معظم التعريفات التي يتم الاستناد إليها هي نفسها تعريف العنف ضد النساء بصفة عامة، حيث نجد تعريف تقرير الأمم المتحدة، والذي يحدد العنف ضد النساء في كونه كل "تصرف أو اهتمام أو تهديد أو سلوك مهيمن في أي مجال يسبب أو من المحموم أن يتسبب في أذى جسدي وجنسى ونفسى للنساء" (ONU, 1999)، كما تُعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد النساء بأنه "أى فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويتربّ عليه، أو يرجح أن يتربّ عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

ومن خلال هذه التعريف يمكننا القول إن التعريف الاجرامي الذي نتبناه في هذا البحث، يتمثل في كون العنف الزوجي هو كل سلوك يستعمل فيه الزوج القوة أو السلطة المادية أو الرمزية ضد الزوجة، هدفه إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بها أو إرغامها على فعل معين أو اتخاذ قرار معين رغمما عنها.

أشكال العنف الزوجي: لا يوجد شكل واحد للعنف ضد النساء في الفضاء الخاص، بل إن هناك عدة أشكال حاولت مجموعة من الأبحاث والدراسات حصرها وتحديدها وذلك من أجل التمكن من دراسة تأثيرها على الضحية، خصوصاً أن بعضها غير قابل للاثبات:

العنف الجسدي: أو العنف الفيزيقي، ويتمثل في بعض الأفعال المؤدية، التي تهدد السلامة الجسدية للضحية، وقد تفضي بها إلى العجز أو الموت أحياناً، وهي تشمل اللكم والضرب سواء باليد أو باستعمال أداة معينة، والعض وتجويمه الركلات والحرق والخنق... ويتميز العنف الجسدي بكونه من أكثر أشكال العنف قابلية للملاحظة والقياس، لأنه ينطهر على جسد الضحية بما يخلفه من آثار بارزة.

العنف الجنسي: يتعلق العنف الجنسي بتلك الممارسات الجنسية غير المرغوب فيها، والتي تتم عن طريق الجبر واستعمال القوة دون موافقة الضحية، كالتحرش والاغتصاب والإكراه على القيام بأفعال أو وضعيات جنسية معينة.

العنف السيكولوجي: يعد العنف السيكولوجي أو النفسي في سياق الحياة الزوجية، سلوكاً متعيناً ومتكرراً، يتم التعبير عنه من خلال قنوات الاتصال المختلفة (اللفظية والإيمائية والنظرية وبعض الموقف وما إلى ذلك) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لغرض صريح وهو التسبب في

اللائق ضرر عاطفي بالطرف الآخر (Lindsay, J. et Clément, M, 1998, p151). وبالتالي فالعنف السيكولوجي يمارس من خلال عبارات التهديد، والسب والتحقير والسخرية، والابتزاز، والحرمان من الحرية، وكذا دفع الضحية إلى الجنون عبر تصرفات معينة، واستخدام الأطفال كوسيلة للضغط وجعلها تشعر بتأنيب الضمير.

العنف الاجتماعي: ويتعلق بفرض بعض القيود على الحياة الاجتماعية للضحية، والرقابة الصارمة عليها وعلى تحركاتها، ووضعها تحت الوصاية والتي قد تصل إلى حد الحبس والحضر من ممارسة بعض الحقوق والأنشطة.

العنف الاقتصادي: يتمثل في منع الضحية من مزاولة العمل بشكل تعسفي، أو الاستيلاء على أجرتها أو التفرد بامتلاك سلطة صنع القرار فيما يخص الموارد المالية. وتتجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال قد تحضر مجتمعة في أغلب الأحيان، لأن هناك عدة تقاطعات فيما بينها، كما يمكن إدراجه العنف الاجتماعي والعنف الاقتصادي كأشكال للعنف النفسي، باعتبارها أشكال تعكس سلوكيات تهدف جميعها إلى التحكم في الضحية وقمع إرادتها الحرة.

خصائص العنف الزوجي: للعنف الزوجي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي أنواع العنف المجتمعي، نظراً لتعقد شبكة العلاقات التي تربط بين الجاني والضحية، مما يجعل من عملية الدراسة والتدخل أمراً ليس بالسهل، ومن بين هذه الخصائص ذكر ما يلي:

-هناك علاقة عاطفية بين الجاني (مرتكب العنف) والضحية، حيث إن الضحية في الغالب لا تستطيع اتخاذ قرارات سلية فيما يخص وضعيتها بسبب ارتباطها بالعنف.
-تحاول الضحية التستر على العنف الذي تتعرض إليه من أجل حماية الجاني أو من أجل الحفاظ على صورة الأسرة أمام المجتمع، وقد يكون هذا في الغالب على حساب صحتها الجسدية أو النفسية.

-غالباً ما تستمر علاقة الضحية والجاني حتى بعد الانفصال أو الطلاق، خصوصاً في حالة وجود أطفال.

-تتفق أفعال العنف في المنزل في معظم الأوقات، أي في المكان الذي يفترض به أن يوفر الأمان والحماية.

من خلال ممارسة العنف أو التهديد بممارسة العنف الجسدي أو العنف الجنسي أو العنف النفسي، فإن مرتكب العنف يمس بالسلامة الجسدية والنفسية للضحية.

-في معظم الأحيان، يمارس العنف الزوجي على مدى فترة طويلة من الزمن، وتزداد شدته عموماً بمرور الوقت.

-هناك صلة بين الهيمنة في العلاقة الزوجية وممارسة العنف، وفي حالة العنف الزوجي، غالباً ما يستفيد مرتكب العنف من توازن غير متكافئ في القوة، في حين يكون خطر العنف متدني عندما يعيش الأزواج على قدم المساواة.

مقاربات حول العنف الزوجي: حاولت العديد من المقاربات والنظريات الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية، تقديم بعض التفسيرات حول العنف الزوجي، وهي تفسيرات يمكن وصفها بالمتناقضة من حيث المنطقات، حيث ترى المقاربة السيكودينامية العنف الزوجي كعرض لانعدام التكيف أو كخلل شخصي ومرضى في تطور شخصية المعتمدي أو الضحية أو هما معاً، فمن وجهة نظر علم النفس الاكلينيكي قد يتمثل السبب في مازوخية الضحايا أو الانحراف النرجسي للمعتمدي، ومن المنظور النسقي يمكن أن نجد تفسيرات سببية تتمثل في

صعوبات التكيف مثل نقص المهارات لحل النزاعات، وصعوبات التواصل (Potvin. P et al., 2007).

وتفسر المقاربة البنوية والسياسية العنف الزوجي، كنتيجة للعوامل المجتمعية والتاريخية التي عززت سلسلة من الأساطير والتحيزات التي تجعل المرأة ضحية بسبب القيم البطريركية المهيمنة، وتدرج ضمنها المقاربة النسوية التي تحل العنف الزوجي من منظور اجتماعي يؤكد على عدم المساواة الممنهجة لسلطة الرجل على النساء التي نجدها في مختلف المستويات (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، وكأساس لهذه المقاربة، نجد بشكل رئيسي بعض الأفعال والتصروفات التي يتم تكريسها كلياً أو جزئياً لممارسة الرقابة الاجتماعية على النساء والتقسيم الجنسي للعمل؛ وفي هذه الفراغة البنوية للعلاقات بين الرجال والنساء، يتم تأسيس العنف الزوجي كمظهر من مظاهر القمع الأبوي (Emmanuelle Mélan, 2017). وتفترض بعض الدراسات، المنجزة من طرف باحثين من جامعة نيو هامبشاير مثل ستايتميتز وستراوس Straus وجود تناقض للعنف بين الزوجين وأن العنف الزوجي ليس حكراً على الرجال، حيث يتم الدفاع عن فرضية أن المرأة أيضاً عنيفة جسدياً ونفسياً مثل الرجل مفضلاً تسجيل ديناميكية العنف الزوجي في علاقة متباصرة (Emmanuelle Mélan, 2017).

ورغم اختلاف هذه المقاربات من حيث المطلقات، فإن العنف ضد النساء يبقى واقعاً لا يمكن نكرانه أو التغاضي عنه، بعض النظر عن الجدل القائم بين مختلف التيارات الفكرية، وبغض النظر أيضاً عن الأسباب سواء كانت اجتماعية محسنة وليدة ظروف معينة، أو كانت ناتجة عن الرغبة في السيطرة على النساء، لأن العنف يبقى سلوكاً خطيراً ويوثر على الضحايا مباشرين وغير المباشرين له، بل إن المعتدى أيضاً يتاثر من هذا العنف الذي يصدر عنه اجتماعياً ونفسياً.

أولاً. **تأثير العنف الزوجي على النساء:** لا نجانب الصواب إذا قلنا إن جميع النساء في العالم معرضات لخطر العنف في أي وقت من الأوقات في حياتهن، فانطلاقاً من مرحلة الطفولة، وإلى غاية مرحلة الشيخوخة، تكون النساء معرضات إلى سوء المعاملة الجسدية أو العنف الجنسي أو النفسي أو اللفظي، فضلاً عن العيش في خوف مستمر، وغالباً ما يكون مرتكب العنف هو رجل معروف لدى الضحية، أو أحد أفراد أسرتها، مما يجعل الضغط الأسري أو العائلي والذي يفترض فيه أن يكون ضياءً لممارسة الحميمية في إطار من الحب والأمن والاستقرار، ضياءً تمارس فيه جميع أشكال العنف والانتهاكات.

وتشير معطيات تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، أن 137 امرأة يلقين حتفهن يومياً على المستوى العالمي، على أيدي أزواجهن أو شركائهن أو أقاربهن؛ وأن أكثر من نصف النساء即 87 ألف الذي قتلن في عام 2017 ، قتلن بأيدي أولئك الأكثر قرباً لهن، ومن هذا العدد، قتلت 30 ألف امرأة تقريباً بأيدي شريك أو زوج، كما قتلت 20 ألف بأيدي قريب (موقع بي بي سي عربي، 2018).

أما بالنسبة إلى المغرب، فإن أرقام مديرية الأمن الوطني في المغرب لسنة 2016، تفيد تعرض حوالي 17042 امرأة للعنف، منهن حوالي 5387 امرأة تعرضت للعنف على يد الزوج، بنسبة 32 في المائة، وقد بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف من طرف أحد الأقرباء حوالي 1845 بنسبة 11 في المائة، كما تعرضت حوالي 1044 امرأة للعنف على يد طليقهن السابق بنسبة 6 في المائة، وتنتزع حالات العنف المتبقية على أشخاص غرباء أو تجمع بينهم وبين الضحايا 21 في المائة، وتتنوع حالات العنف المتبقية على أشخاص غرباء أو تجمع بينهم وبين الضحايا علاقات عمل (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، 2017).

كما أن النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بال المغرب، تفيد أن معدل انتشار العنف ضد النساء يصل في الوسط الحضري إلى 55.8 في المائة مقابل 51.6 في المائة في المجال القروي، وأن أعلى نسب انتشار العنف تقع في سياق الخطوط الورقية وفي الوسط الزوجي بما نسبته 54.4 بالمائة وسط النساء المخطوبات، و 52.5 بالمائة وسط النساء المتزوجات. كما تفيد أيضاً تعرّض 12.4 بالمائة من مجموع النساء المغربيات باللغات ما بين 18 - 64 سنة إلى العنف في الأماكن العمومية*.

و هذه الأرقام رغم ارتفاعها بالنسبة إلى المغرب، فهي لا تعكس إلا حالة النساء المعنفات جسدياً، والواتي قمن بتسجيل شكوى لدى مراكز الشرطة، وتبقى النسب الحقيقية للعنف بمثابة الجزء الظاهر من جبل الجليد، لأن هناك عدد كبير من النساء لا يصرحن بتعرضهن للعنف الزوجي لأسباب اجتماعية وثقافية أو نفسية، ويعملن على إخفاء معالم العنف الذي تتعرضن له داخل إطار بيت الزوجية، ولا يلتجأن أبداً إلى طلب المساعدة، بل لا يتوجهن إلى المستشفيات "إلا في الحالات الاستعجالية البالغة الخطورة. والمقصود بالخطورة هنا، حالات الضرب والجرح التي تتجاوز إمكانية التدبير الشخصي أو الأسري للإصابات، وتحتاج إلى التدخل الفوري للطبيب (خلود السباعي، 2016، ص 121)، وبالتالي فإن العنف الزوجي قابل للتنسر والتعميم "حيث تعتبر صورة المرأة المحافظة على "السر الزوجي"، وعلى "الحميمية الداخلية"، والمنضبطة وفق قواعد الحشمة والتحمل إحدى وسائل إخفائه واستمراره، وذلك على عكس العنف العام الذي يمكن رصده بسهولة مادام يتظاهر أساساً في المجال العام، وبين أشخاص ليست لهم ارتباطات عائلية أو قرابة إلا في نادر الأحوال (عصام عدوني، 2014، ص 35)."

بعد العنف الممارس ضد النساء، "من أكبر تجليات التمييز والحيف لما له من آثار مادية ونفسية واجتماعية مباشرة ووخيمة على أوضاع النساء وعلى المجتمع عامه" (عصام عدوني، 2014، ص 22)، وتكمّن خطورته في التكفلة الاجتماعية والصحية المترتبة عليه، حيث يبيّن تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2013، أن العنف يزيد من هشاشة النساء أمام مقاومة مجموعة من المشاكل الصحية قصيرة وطويلة الأمد؛ وقد صرحت الدكتورة كلوديا غارسيا مورينو Claudia Garcia-Moreno أن "القطاع الصحي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العنف ضد النساء"، كما يبيّن التقرير أن 38٪ من النساء المقتولات على مستوى العالمي قتلن على يد شريكهن الحميم، وأن 42٪ من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك عانين من إصابات (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2013).

وتعتبر خلود السباعي أن العنف الزوجي مازال يعد من الطابوهات المسكوت عنها والتي تتعرض للتعنيف والسرية بسبب "الاعتقاد السائد بأن ما يحدث في الأسرة هو مسألة خاصة وحميمية، ومن ثمة سرية لا يحق للأجنبي الاطلاع عليها أو التدخل فيها. وبناء على مثل هذه المعتقدات لا يتم الإعلان عن العنف الأسري إلا بعد بلوغه لأقصى درجات الحدة من قبيل

* تم عرض النتائج الأولية المتعلقة بالبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بال المغرب، خلال ندوة صحفية نظمتها وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي، يوم الثلاثاء 14 ماي 2019 بمدينة الرباط، بفندق حسان.

الضرب والجرح والتهديد بالحياة" (خلود السباعي، 2016، ص74)، أي أن عدداً كبيراً من النساء يعانين في صمت، في إطار سياق اجتماعي وثقافي يحتم عليهم الصبر ومحاولة التكيف مع الوضع من أجل الحفاظ على العلاقة الزوجية ولم شمل الأسرة.

قد يحدث العنف في بداية العلاقة، أو بعد سنوات من الحياة المشتركة، أو أثناء الحمل أو بعد فترة من القطيعة والانفصال، ولكن غالباً ما تقبل المرأة الاستمرار مع الزوج المعتمدي، وعدم الانفصال عنه، لعدة أسباب نفسية واجتماعية وثقافية، يزكيها أفراد الأسرة والمحيط، خصوصاً التبعية المالية الناتجة عن بطالة المرأة وعدم امتلاكها مداخيل خاصة تضمن لها استقلاليتها، مما يجعل انفصالها عن الزوج بوجود الأطفال أمراً مستعصياً، هذا فضلاً عن صورة المرأة المطلقة الموصومة اجتماعياً والتي يتم اتهامها بكونها السبب في تفكك الأسرة، كما أن "المرأة المطلقة في الدول العربية والإسلامية، شخص من الدرجة الثالثة، حيث يتعامل معها المجتمع بالإذلال والتحفيز والشفقة. فبمجرد طلبها الطلاق، تصبح المرأة وأطفالها عرضة للقليل والقال، وأيضاً لكل أنواع الاستغلال" (أنسية بريغت عسوس، 2008، ص180)، لهذا فالعديد من النساء تفضلن الحفاظ على علاقاتهن الزوجية والتكيف مع مزاج الزوج المعتمدي، ومنهن من تلجأ إلى تدبير هذه الوضعية إما بالصبر ودعوه الأسرة للتدخل، أو بعنف مضاد مباشر أو غير مباشر، قد تكون له تبعات أخرى على الأسرة.

وبالتالي فإن استمرار النساء في إطار علاقة زواجية تتسم بالعنف، يساهم في خلق مناخ من الخوف والتوتر الدائم داخل الأسرة، بل إنه يؤدي إلى عواقب وخيمة على المرأة الضحية وأطفالها، وهذه الوضعية تؤثر على الصحة الجسدية للنساء كالتعرض إلى الكسور والرضوض والجرح، وعلى الصحة الجنسية والإيجابية، من قبيل احتمال التعرض للإجهاض والنزيف أثناء الحمل، ومخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة وأضطرابات الصحة النفسية، حيث إن للعنف العديد من التداعيات النفسية كفقدان الثقة بالنفس، وتدني تقدير الذات وتأنيب الضمير، والاحساس بمشاعر متناقضة اتجاه المعتمدي، والإصابة بالصيغة النفسية والإكتئاب والقلق والتفكير الانتحاري والاضطراب والإجهاد اللاحق للصدمة، فضلاً عن صعوبة اتخاذ القرارات والعزلة الاجتماعية والانسحاب وانخفاض الأداء أثناء العمل (Lessard, G et al,2015, P 6)، وهذه الوضعية تؤثر على النساء وتعيقهن من حيث أداء وظائفهن الاجتماعية، سواء داخل البيت أو خارجه، وخاصة مسألة تربية الأطفال وتوفير الحماية والأمن لهم؛ إذ يستعصي علينا أن ننتظرك من امرأة معنفة أن تساهم في خلق جيل سليم ومتوازن من الناحية النفسية، كما يصعب أن ننتظرك من الأطفال الذين ينشأون في كنف أسرة تتسم بوجود حلقات مستمرة من العنف بين الأبوين أن يكونوا أشخاصاً متوازنين.

من ناحية أخرى، فإن المعرفة العلمية الحالية حول التفاعلات البيولوجية بين الأم والجنين، تشير إلى أن الجنين والأم يتعرضان إلى تغييرات فزيولوجية مفاجئة، في الوقت الذي يحدث فيه العنف بين الأبوين؛ وبيؤكد المحلل النفسي ميشيل سوليه Michel Soulé أن جميع الأبحاث في الطلب النفسي للرضع تظهر أنه عندما يصاب الأطفال ببعض الأضطرابات المبكرة على غرار فقدان الشهية، ومغص الأشهر الثلاثة الأولى، واضطرابات النوم المبكرة والمزمنة، والربو المبكر، فإن ذلك يكون ناتجاً عن وجود اضطرابات لدى الأم أثناء فترة الحمل، كالحزن والحداد، أو تعرضها إلى أحداث خطيرة، أو العنف، أو الإكتئاب (Catherine Vasselier-

(Novelli et Charles Heim, 2006,p191-192

ثانياً. انعكاسات العنف الزوجي على الأسرة: إذا كان للعنف الزوجي مخاطر عديدة على النساء كما ذكرنا آنف، باعتبارهن ضحاياً مباشرين، فإن تأثيره يمتد أيضاً إلى جميع أفراد الأسرة

و خاصة الأطفال، فالآم المقهورة اجتماعياً ونفسياً، والتي تتعرض إلى شكل من أشكال العنف يشكل دائم من طرف الأب، أمّا مرأى وسمع أبنائها، قد لا تكون لها القدرة الكافية للقيام بأدوارها الأمومية على أحسن وجه، ولن تتوافق بشكل كامل في منح أطفالها الاحساس بالأمن والثقة، بل إن هذا العنف المتكرر بين الزوجين، يعد شكلاً من أشكال سوء المعاملة، لأنّه يؤثّر على المهارات الأبوية لدى الآباء المعذّبين والأمهات المعنفات على حد سواء Ségolène Aubry-Bloch, 2018, p5). ومن هنا يكون الطفل مرأة عاكسة لهذه الأم المهزّوزة، ويتجلّ ذلك في الانعكاسات النفسية والاجتماعية على الطفل الذي يتصف بالانطواء، والعدوانية، وعمر الثقة في نفسه وفي الآخرين، وغير مؤهل للقيام بدوره الاجتماعي، لكنه مؤهل للسلوك العنيف وتدمير المجتمع الذي لا يمنحه الثقة بنفسه، لأنّ التعرض للعنف سواء بشكل مباشرة أو عن طريق المشاهدة، يهدّد الرفاه النفسي والعصبي والاجتماعي للأطفال، باعتبار أن الاعتداءات التي تمارس على الأم أمّاً أو عينهم تشكّل عنفًا نفسياً ورمزاً وتخلق مناخاً يُسمّى بعدم الأمان وعدم الاستقرار في الحياة اليومية.

يلعب الطفل في البداية، دور المتفرّج على العنف الذي يحدث بين والديه، سواء كان هذا العنف يحدث أمامه مباشرةً، أو في غرفة أخرى، مما يجعله دائم البحث عن ميكانيزمات للتكيّف مع الوضع، وفي حال استمرار العنف الزوجي، فإنّ الطفل ينمو ويصبح لديه ميل إلى بناء تمثيل حول هذه الوضعية، وقد يجد الأطفال أنفسهم محيرين على الانحياز إلى طرف من الأطراف المتصارعة، وغالباً ما يتحكم في الاختيار عامل السن أو الترتيب داخل الأسرة، والتاريخ الفردي، وحسب المكانة التي يحظى بها الطفل لدى أحد الأبوين أو لديهما معاً. وقد يصطف الطفل بجانب الطرف الأضعف أو الضحية، وغالباً ما يحاول هذا الطرف الاعتماد على الطفل وجعله بمثابة صديق يستمع إلى شكاوه متّجاهلاً دوره الوالدي؛ وفي مرحلة لاحقة، يتوقف الطفل عن لعب دور المتفرّج، ويبداً في الانخراط في لعبة العنف كفاعل، بل إنه يتّعلم استخدام العنف كأداة لحل مختلف النزاعات، ويصبح سريعاً الغضب ويلاحقه الشعور بالقلق، ومشتّتاً في الفصل، وقد يلّجأ إلى تعنيف رفّاقه وإخوته كذلك (Catherine Vasselier-Novelli et al., 2006).

وقد أوضحت بعض الدراسات الأمريكية أن الأطفال الذين شهدوا عنف أباءهم معرضون ليكونوا عنيفين ومعذّبين على زوجاتهم بنسبة ثلاثة أضعاف من الذين لم يشهدوا العنف في طفولتهم (المهدي احمد الجديدي، 2017، ص33)؛ كما تعتبر الباحثة إنجلينو أن العنف الأسري ينتقل عبر الأجيال عن طريق الأبناء الذين يشاهدون آباءهم وهم يعنّفون أمهاتهم في فترة طفولتهم (Inès Angelino, 1997)، ذلك أن الطفل كائن اجتماعي، يتشرب ثقافته وسلوكه من المحيط ومن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وخاصة مؤسسة الأسرة، والتي تعد من المحددات الاجتماعية لسلوك الطفل، والتي تكون فضاءً لتعلم طريقة التفاعل الاجتماعي والاتصال والتواصل مع الآخرين.

يعتبر عدد من الباحثين أن مشاهدة العنف الزوجي من قبل الأطفال هو شكل من أشكال سوء المعاملة النفسية، لأن مشاهدة العنف تروع الأطفال وتؤدي إلى تعطيل تواصلهم الاجتماعي، وعلى الرغم من أن بعض الآباء يحاولون حماية أطفالهم ما أمكن، غير أن الأبحاث تشير إلى أن هؤلاء الأطفال يشاهدون العنف ويسمعونه ويتدخلون أحياناً في حلقات العنف الزوجي؛ وقد شهدت السنوات العشرون الأخيرة، ظهور مجموعة من الأبحاث النوعية التي تتركز حول مشاهدة الأطفال للعنف بين الأبوين، وقد خلصت إلى أنّ تعرّض الأطفال لمشاهدة العنف

الزوجي يرتبط بمجموعة واسعة من المشكلات النفسية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية والأكاديمية (Katherine M. Kitzmann et al, 2003, p339).

إن العنف الزوجي ضد النساء أو العنف المتبادل بين الزوجين، يؤثر على النمو النفسي للأطفال، من خلال تدني مستوى احترامهم لذواتهم، وشعورهم بالذنب، واصابتهم بالاكتئاب، والقلق؛ كما يمكن لهؤلاء الأطفال أن يواجهوا اضطرابات عاطفية وعلاقية تتمثل في تعرضهم لصعوبات في ربط العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، خاصة مسألة التعلق والانفصال، بسبب عدم قدرتهم على تحديد وإدارة عواطفهم، كما يمكن أن يعانون من الخجل المفرط، والخوف من البالغين (Sophia Mesbahi, 2014).

يكون لدى الأطفال المعرضين لمشاهدة العنف الزوجي، مجموعة من الاضطرابات السلوكية، مثل الميل إلى إعادة إنتاج العنف بأنفسهم من خلال اللعب، أو صعوبة التركيز، أو الانفعال، أو التعب الشديد، أو على العكس من ذلك، فرط النشاط، ويكونون أيضًا عرضة للإدمان أو الانتحار أو محاولة الهرب من المنزل وسلك طريق الجنوح (Sophia Mesbahi, 2014).

إن هذه الاضطرابات التي قد يعاني منها الطفل، نتيجة العنف الزوجي المتكرر داخل فضاء الأسرة، تتعكس على تحصيله الدراسي، فقد أجرت كاترين كيتزمان (Katherine M. Kitzmann) وزملاً لها تحليلًا إحصائيًا لمجموعة من الدراسات الإمبريالية، والتي بلغ عددها 118 دراسة حول التكيف النفسي-الاجتماعي للأطفال الذين كانوا شهوداً على العنف المنزلي، وقد كشفت دراستها أن 63٪ من هؤلاء الأطفال كانت نتائجهم الدراسية أقل من الأطفال الذين لم يكونوا معرضين لمشاهدة العنف بين الأبوين (Katherine M. Kitzmann et al, 2003)؛ كما يمكننا تفسير هذا بكون الطفل لا يجد في البيئة المناسبة لمراجعة دروسه والقيام بواجباته الدراسية.

يؤثر العنف بين الزوجين كذلك على النمو الجسدي للأطفال، في حالة إصابتهم بالجروح أو الرضوض سواء كانت متعددة أو غير قصدية، والتي يمكن أن يتعرضوا لها خلال نوبة العنف بين الزوجين، حين يحاولون التدخل لإنهاء العنف أو الدفاع عن الطرف الأضعف، مما يعرضهم إلى احتمال الاصابة بسلام البول، واضطرابات اللغة، وتأخر النمو، وقد يتفاقم الأمر بسبب نقص الرعاية أو الإهمال (Sophia Mesbahi, 2014). وقد يتعرض الأطفال للعنف أيضاً، من طرف الأم المعنة نفسها، والتي تقدّلها إلى نقل العنف من موضوعه الأصلي نحو موضوع آخر، كالأطفال مثلاً أو الذات نتيجة إحساسها بالضعف ورغبتها في تفريح الغضب (خلود السباعي، 2016، ص 69)، ويمكن أن يكون هذا النقل نوع من الانتقام غير الواعي باعتبار أن الأطفال يشكلون أحد الأسباب الرئيسية لتحمل هذه الوضعية.

ويقول الباحث عمر الإبوركي، إن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مفصلياً في توجيه سلوك الفرد، بل في تشكيل النواة الأولى لشخصيته أيضاً، ويضيف أن الأسرة باعتبارها هي المؤسسة الأم في عملية التنشئة، فإن لها علاقة بتبلور ظاهرة العنف قد تزيد وتتفاقم نسبة مساهمتها، ولكنها من المتغيرات الأساسية التي تساعدنا على فهم العنف كسلوك افعالى عند البعض. ويعتبر الباحث أن الأسرة قد تكون هي المهد لاكتساب السلوك العنفي، خاصة إذا عرفنا أسباب حضور نوع من العنف المنتشر في المجتمع العربي، وهو الموجه خاصة ضد المرأة؛ ومن أهم محدداته، البعد الثقافي الذي يعتبر تعنيف الأنثى أمراً طبيعياً تزكيه الأعراف والتقاليد، ويتجلّى هذا البعد في تلك الصورة النمطية التي تحتلها المرأة في تصورات مجتمع ذكوري، والذي يجعل منها أداة قابلة للسيطرة والإخضاع، أمام ما يشغلها الذكر من قيمة اجتماعية متميزة، تجعل منه سلطة استبدادية داخل البيت وخارجيه (عمر الإبوركي، 2019).

إذن فجميع أفراد الأسرة معنيين بالعنف الذي يقع بين الآباء سواء كان ذلك بشكل مباشر وغير مباشر، ويتأثر كل فرد بهذا العنف حسب موقعه داخل الأسرة، وحسب رد فعله نحو هذا العنف، ومدى قدرته على تطوير ميكانيزمات دفاعية تمكنه من التكيف مع الوضعية، ومن هنا يمكننا القول إن هذا النوع من الأسر، لا يمكن أن ينتج لنا أفراد متوازنين من الناحية النفسية، بل إن هذا العنف المشاهد والمعاشر، قد يترجم إلى سلوك سلبي، يتمظهر في الحياة اليومية وينعكس على باقي العلاقات الاجتماعية، وهذا ما سوف نحاول التطرق له في المحور القادم.

ثالثاً. العنف الزوجي كنواة للعنف المجتمعي: بالرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تغيير السلوك العنيف في المجتمع، إلا أننا نعتبر أن التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في طفولتهم، تتحكم بدرجة كبيرة وأساسية في تحديد قابليةهم لتداول السلوك العنيف أو نبذه، لهذا فإن العنف الممارس ضد النساء في الأسرة، وخاصة الممارس ضد الزوجات وما يترتب عنه من عنف مباشر وغير مباشر ضد أفراد الأسرة، غالباً ما يخرج من مجاله الضيق، إلى المجال العام، لينفجر في وجه المجتمع ومكوناته من أشخاص ومرافق وحيوانات...؛ فذلك الطفل الذي يكون شاهد عيان على تعنيف أمه، ويستشعر معاناتها وهي تتعرض للضرب والإهانة بشكل يومي، ويتمس ضعفها، وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، يصبح في الغالب جاهزاً لممارسة العنف على أصدقائه وزملائه وجيرانه، أو أساندته في مواقف معينة، سواء لأن العنف أصبح جزءاً من شخصيته، أو من أجل تفريغ غضبه ومحاولة الانتقام من صورة الأب، والانتقام من هذا المجتمع غير المنصف، ومن هنا يمكننا اعتبار انتشار ظاهرة العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، والجنوح من بين نتائج العلاقات المتوترة بين الآباء.

كما أن عدداً من الأطفال يفرون من البيت أحياناً لتجنب مشاهدة العنف، وبالتالي يضطرون إلى قضاء وقت طويل في الشارع، وهناك يكونون عرضة لخطر الانحراف وتعاطي المخدرات، وإيذاء أنفسهم وغيرهم.

ويوجد كذلك احتمال أن تستدعي الفتاة الصغيرة، ذلك العنف الذي تراه بشكل يومي داخل الأسرة في شخصيتها، وحين تكبر يكون لها استعداد لنقله من الزوج، بل إنها قد تعتقد أن العنف هو سمة تميز الحياة اليومية في العلاقات الزوجية، وأن الرجل الذي لا يعنف زوجته من حين إلى آخر لا يهتم لأمرها ولا يجدها، أو أنه ضعيف الشخصية. كما أن النساء اللواتي اعذن على العنف الزوجي قد يحرضن أبنائهن على استعمال العنف ضد زوجاتهم لجعلهن يمتنن ويخضعن لهم، ويربين بنائهن على تقبيل العنف من الزوج.

إن العنف الذي يتعرض له الأطفال في طفولتهم، لا يمر بسلام بالنسبة لفئة كبيرة من الأطفال، بل إن آثاره ترافقهم طيلة حياتهم، فهذا العنف الذي يسبب لهم الألم والمعاناة النفسية، يتحول بالنسبة إلى البعض إلى كابوس يجعلهم يختارون الانسحاب من الحياة العامة، والتزام العزلة خوفاً من تكرار تجربة العنف، وهذا الانسحاب ينعكس على حياتهم الشخصية والمهنية، و يجعلهم يضيعون على أنفسهم العديد من الفرص، بسبب خوفهم وعدم ثقفهم بأنفسهم، كفرصة المشاركة في مختلف الفعاليات وأخذ المبادرة، مما يجعلنا أمام أفراد غير منتجين، أو أنهم يلجمون إلى التحايل والخداع لتجنب المواجهة في عدة مواقف قد تعرّض طريقهم، بينما يصبح العنف بالنسبة إلى آخرين بمثابة أداة للتواصل مع العالم، حيث يستدجونه ويتبنونه كسلوك طبيعي، ويعيذون إنتاجه في علاقاتهم الاجتماعية اليومية؛ لهذا نجد عدد من الأشخاص لهم قابلية للعراك أمام أقل استفزاز قد يتعرضون له في الشارع، ويرى مصطفى حجازي في كتابه التخلف الاجتماعي، أن الخطوات الأولى نحو السلوك التدميري تبدأ بفك الارتباط العاطفي بالأخر، حيث تنهار روابط الألفة، أو المحبة، أو الحماية، أو التعاطف، (على المستوى الفردي)

كما تهار روابط المواطن أو المشاركة في المصير وكل ما عادها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا إلى احترامها، وتحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء والاضطهاد، مما يؤدي إلى بروز الأنوثة والتقوّق على الذات أو الجماعة المرجعية (مصطفى حجازي، 2016، ص192)، ونعتقد أن الأسر التي تختضن العنف، تكون مصدراً لتكون روابط اجتماعية هشة.

تعتبر مجموعة من الدراسات أن الرجال ذوي السلوك العنيف سبق وأن عاشوا تجربة العنف في مرحلة الطفولة، أو تعرضاً إلى مشاهدة العنف داخل أسرهم خاصة عنف الآباء ضد الأمهات (ROY. M, 1982)، وهذا نتتظر نظرية التعلم الاجتماعي social learning، لعالم النفس الاجتماعي البرت باندورا Albert Bandura، والتي تفترض أن الأشخاص يتّعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتّعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة سواء في الثقافة الفرعية أو الثقافية ككل (المهدي احمد الجديدي، 2017، ص52).

لقد حاولنا في هذا المقال، الدفاع عن فرضية وجود علاقة ترابط بين العنف الزوجي والعنف الأسري عموماً، وبين العنف المجتمعي الذي قد يتمظهر بأشكال مختلفة قد تبدأ من تكسير زجاج الحفارات إلى الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، بمعنى أن هناك مسار لكل سلوك عنيف قد نلمسه في حياتنا اليومية، وهو يبدأ من الأسرة ثم ينطلق نحو المجتمع، ومع أن محاولتنا تعتبر بمثابة محارفة أمام غياب دراسات علمية تثبت وجود علاقة دالة و مباشرة بين العنصرين، إلا أن إثارة الموضوع ولفت الانتباه إليه، يشكل مرحلة ضرورية ومهمة على أمل دراسته ميدانياً بشكل أكثر عمقاً في المستقبل.

خلاصات البحث:

- العنف الزوجي لا يؤثر على المرأة أو الزوجان المتصارعان فقط، بل إنه يؤثر على مؤسسة الأسرة ككل، ويتساهم في تدميرها وتدمير أفرادها.

- مؤسسة الأسرة هي النواة الأولى لتعلم مختلف التفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك، وبالتالي فالطفل يتعلم العنف كأسلوب في التعامل من خلال مراقبة والديه.

- الأسرة التي تشهد أحداث العنف بشكل متكرر، تصبح بمثابة خلية سرطانية أو قبلة موقته قابلة للانفجار في وجه المجتمع، بما يبتلي منها من سلوكيات مدمرة.

- رغم أن العنف الزوجي يقع في المجال الخاص، فإنه لا يشكل شأنًا فردياً، بل هو مسألة مجتمعية على الدولة خلق آليات تدخلية لاحتوائها.

- لا يجب عزل دراسة مظاهر العنف المجتمعي من قبل العنف المدرسي، والشغب في الملاعب، وتخريب المرافق العمومية، والانضمام للجماعات الإجرامية أو الإرهابية عن أشكال التنشئة الاجتماعية التي ينافاه الطفل خلال سنوات عمره الأولى.

خلاصة:

إن العنف الزوجي أعمق من مجرد علاقة متواترة، وأكبر من مجرد مجموعة من الاعتداءات الموجة أو المتبادلة بين أطراف تجمع بينهم علاقة زوجية داخل سياق الأسرة، بل هو مشكلة مجتمعية خطيرة، تمس جميع مكونات المجتمع؛ فيبينما تعيش المجتمعات المتحضرة على الأسرة وخصوصاً الأسرة النووية، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، من أجل إنتاج أفراد متوازنين، يتمتعون بصحة جسدية ونفسية سليمة، ويتعلمون بإشباع عاطفي، وقدارين على تحمل المسؤولية والإبداع، غير أننا نجد أن عدد من الأسر تصبح مكاناً لإنتاج العقد والاختلالات النفسية، خصوصاً حين يكون هذا العنف متزامن مع وجود مشاكل أخرى كاللقرف والأمية. ومدّام هؤلاء الأفراد هم من يشكلون النسق الاجتماعي، فإن تفاعلاتهم تتأثر بهذه الاختلالات، ويصبح

العنف نمط ثقافي سلبي يسم سلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية، قد يؤدي بهم إلى حد التطرف والانضمام إلى الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب والجريمة. لهذا نرى أنه من الضروري أن تتدخل الدولة كطرف أساسى، عبر مجموعة من الآليات الكفيلة بمحاربة العنف، والتخفيف من حنته، رغم أن القضاء على العنف في نظرنا يتوقف بالدرجة الأولى على مدى إمكانية القضاء على أسبابه وعوامله، ولكن يبقى من المهم أن تتم التركيز على مؤسسات الوساطة الاجتماعية، وجعلها متاحة في جميع المناطق، وتمكين النساء وتقوية قدراتهن لكي صبحن مؤهلات لإعالة أنفسهن والاستقلال عن الزوج الذي يمارس العنف، إلى جانب ضرورة تخصيص مساعدين اجتماعيين من أجل متابعة الأطفال في المدارس، ورصد سلوكياتهم.

قائمة المراجع:

1. احمد اوزي(2014)، سيكولوجية العنف: عنف المؤسسة ومؤسسة العنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
2. أنسية بريغت عسوس(2008)، عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل: دراسة حالة، مجلة إضافات، ع4+3.
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة(1993)، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، 20 كانون الأول/ديسمبر 1993
4. خلود السباعي(2016)، المرأة والعنف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
5. عصام عدوني(2014)، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (70).
6. عمر الإبوركي(2019). حوار بعنوان العنف والتطرف والتط ama الدين أسلحة الشباب العربي لمواجهة النظام العالمي الجديد، حاورته أمينة زوجي، مجلة ذوات، ع55.
7. مصطفى حجازي(2016)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الطبعة 14، الدار البيضاء
8. المهدى احمد الجدي(2017)، الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1.
9. نساء قُتلن في يوم واحد حول العالم، موقع بي بي سي عربي، 26 نوفمبر 2018، <http://www.bbc.com/arabic/magazine-46343527>
10. Angelino, Inès (1997). *L'enfant, L'enfant, la famille, la maltraitance.* Paris, ED.Dunod
11. Catherine Vasselier-Novelli et Charles Heim (2006). *LES ENFANTS VICTIMES DE VIOLENCES CONJUGALES*, « Cahiers critiques de thérapie familiale et de pratiques de réseaux » 2006/1 n°36 | pages 185-207
12. Lessard, G., Montminy, L., Lesieux, É., Flynn, C., Roy, V., Gauthier, S. & Fortin, A (2015). Les violences conjugales, familiales et structurelles : vers une perspective intégrative des savoirs. *Enfances, Familles, Générations*, (22), 1-26

- 13.Lindsay, J. et Clément, M (1998). La violence psychologique : sa définition et sa représentation selon le sexe. *Recherches féministes*, volume 11, numero (2), 139–160.
- 14.Potvin P., Ayotte R., Tremblay D., Prud'homme D (2007). La légitimité du pouvoir chez les conjoints dominants : une étude exploratoire des stratégies de justification du modèle du Processus de Domination Conjugale, Trois-Rivières, UQTR/L'Accord Mauricie Inc.
- 15.Mélan, Emmanuelle (2017). Violences conjugales et regard sur les femmes: Qu'apporte une définition basée sur une construction genrée des victimes ?. In: *Champ pénal*, Vol. 14 (juillet)
- 16.Katherine M. Kitzmann, Noni K.Gaylord, Aimee R.Holt and Erin D.Kenny (2003). child witnesses to domestic violence : A Meta-Analytic Review, *Journal of consulting clinical psychology*, vol. 71, No. 2, p 339-352
- 17.ROY, M (1982). *The Abusive Partner : an Analysis of Domestic Battering*, États-Unis, Van Nostrand Reinhold
18. William J. Goode (1971).*Force and Violence in the Family*, *Journal of Marriage and Family* .Vol. 33, No. 4, pp. 624-636
- 19.Ségolène Aubry-Bloch (2018). Etude de l'Observatoire des violences envers les femmes du Conseil Départemental de la Seine-Saint-Denis
- 20.Sophia Mesbahi (2014), *Exposition des enfants aux violences entre partenaires et apprentissage de l'inégalité entre hommes et femmes – FPS –*
- 21.André Lalande (1991). *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, Paris, PU F Quadrige, vol 2
- 22.Dictionnaire de L'Académie française (1798) – éditions eBooksFrance , 5 ème édition.